دور الإئتمان المصرفي في تحقيق التنمية الصناعية في مصر

د. محمد محمد ابراهيم محمد طريح *

(*) د.محمد محمد ابراهيم محمد طريح : مدرس كلية الدراسات الاسيوية العليا . جامعة الزقازيق

Email : drmohamedtoraih@gmail.com

المستخلص

سعي البحث **إلي** بيان مفهوم الصناعة وأهم مزاياها، **و**التعرف علي الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في مصر، والتعرف علي الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد في مصر، ومعرفة درجة وطبيعة العلاقة بين الإئتمان المصرفي والصناعة في مصر، والتعرف على أهم معوقات ومحددات التنمية الصناعية في مصر، كما استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائى والاستنباطي في الجانب النظري للبحث، كما تم استخدام الأسلوب التحليلى عند تحليل البيانات، وتم استخدام الأساليب الكمية لتقدير العلاقة بين الإئتمان المصرفي والتنمية الصناعية في مصر.

واتضح من التحليل الاحصائي صحة الفرضية البحثية، كما جاء الشكل اللوغاريتمى هو الأفضل فى تمثيل العلاقه بين متغيرات البحث، كما بلغت قيمة R^2 = 86.8% ليدلل على أن المتغيرات المستقلة تفسر ٨٦.٨% من التغيرات فى المتغير التابع، وجاءت اشارة معاملات الإنحدار موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وجاءت معاملات الانحدار معنوية، مما يؤكد عدم وجود مشكلة إزدواج خطى.

وأوصي البحث بضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد كخطوة أولية وضرورية تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة، وخاصة في الصناعات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية، وذلك بمنح المستثمرين مزايا ضريبية وتمويلية، وإتخاذ السياسات الهادفة ومن بينها القوانين الخاصة بمصادر تلوث الهواء كالضرائب علي الصناعات الملوثة، والعمل علي الاستفادة من الميزة النسبية بالنسبة للصناعات التحويلة التي تقوم أساساً علي استخدام الموارد المحلية، وخاصة الغاز والبترول، مما يشكل حافزاً لرؤس الأموال الأجنبية للمشاركة في هذه المشروعات.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، الإئتمان المصرفي، النمو الاقتصادي، الضرائب، الاستثمار، التلوث.

Summary

The research sought to explain the concept of industry and its most important advantages, to identify the relative importance of the industrial sector in Egypt, to identify the relative importance of the constituent sectors of the economy in Egypt, to know the degree and nature of the relationship between bank credit and industry in Egypt, and to identify the most important obstacles and determinants of industrial development in Egypt. The researcher used the inductive and deductive method in the theoretical aspect of the research, and the analytical method was used when analyzing the data, and quantitative methods were used to estimate the relationship between bank credit and industrial development in Egypt.

It was clear from the statistical analysis that the research hypothesis was correct, and the logarithmic form was the best in representing the relationship between the research variables, and the value of R2 = 86.8%, indicating that the independent variables explain 86.8% of the changes in the dependent variable, and the regression coefficients sign is positive, which indicates that There is a direct relationship between the independent variables and the dependent variable, and the regression coefficients are significant, which confirms that there is no problem of duplication.

The research recommended the necessity of achieving political and security stability in the country as an initial and necessary step to encourage investment in the industrial sector, especially in industries in which Egypt enjoys comparative advantages, by granting investors tax and financing advantages, and adopting targeted policies, including laws on sources of air pollution such as taxes on polluting industries, and work. To take advantage of the comparative advantage for the transformational industries that are based mainly on the use of local resources, especially gas and oil, which constitutes an incentive for foreign capitals to participate in these projects.

Keywords: industry, bank credit, economic growth, taxes, investment, pollution.

١- مقدمة:

يعد التصنيع حجر الزاوية للقضاء على التخلف، وهو محرك عملية التنمية، لذا فإن مهامه لا تختلف من حيث الجوهر عن مهامها بشكل عام، حتى أصبح هناك تداخل بين استعمال مصطلح التنمية والتصنيع وهذا راجع للأهمية التي يكتسبها التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، وتقاس درجة تنمية وتقدم الدولة بمدى تطور الصناعة فيها، فقد سعت الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال إلى العمل على تحويل اقتصادياتها إلى الطابع الصناعي عوضاً عن الزراعي الذي كان يميزها، أو الاستخراجي للحاق بمصاف الدول، ولكن يتطلب التصنيع توفير إمكانيات مادية وبشرية، وترتكز أساساً على التمويل الذي تفتقر إليه العديد من هذه الدول، إضافة للخبراء والفنيين الذين يتحملون مسؤولية هذا التحويل في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

وتعددت في الدول النامية تجارب التصنيع وتباينت بتباين الفلسفة الاقتصادية والسياسية لها تماشياً وظروفها الاجتماعية، فمن تجارب قائمة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باقامة مؤسسات كبرى، إلى تجارب قامت على حرية السوق والقطاع الخاص، وقد كان للظروف الداخلية الخاصة بكل دولة والخارجية آثاراً إيجابية وسلبية على هذه التجارب، مما أدى الى فشل العديد منها، إلا أن هذا لم يمنع من وجود العديد من التجارب الايجابية في بعض الدول النامية(١).

كما تزايدت الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة، حيث تأتي التنمية الصناعية في مقدمة خطط التنمية بل وعلي رأسها، وذلك لما يحققه قطاع الصناعة من زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك زيادة عائدات صادرات الدولة الذي له أثر ايجابي يتمثل في زيادة موارد النقد الأجنبي(٢).

وتعاني معظم الدول النامية من انخفاض في مستويات الدخول، وبالتالي انخفاض في معدلات الاستهلاك، وعلي ذلك فإن أي زيادة في الدخول يترتب عليها زيادة كبيرة في الانفاق

---

(١) محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة حالة ولاية غرداية**، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٠)، ص ٧.

(٢)مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠٠٦)، ص ١٧١.

الاستهلاكي، وخاصة علي المواد الغذائية، مما يتطلب نمو قطاع الصناعة، والذي سيتبعه نمواً مضطرداً في القطاعات الاقتصادية الأخري(٣).

وشهدت اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر تحولات جوهرية فى توجهات السياسات الاقتصادية فى ظل تكوين التكتلات الاقتصادية وسرعة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وظهور العولمة والخصخصة وزيادة درجة الإنفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية(٤).

وساعد الإنفتاح على زيادة معدل التصنيع وتحديثه، مما أدي إلي نمو مستويات الدخول ودفع عجلة التنمية من خلال زيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا، ومن ثم زيادة الصادرات(٥).

٢- مشكلة البحث:

حول الاستعمار الدول النامية أثناء استعماره لها إلي دول زراعية منتجة للمواد الأولية التي يحتاج لها في صناعته هذا من جانب، كما جعل هذه الدول دولاً مستهلكة لمنتجاته الصناعية، وحارب إنشاء أي صناعة محلية بشتي الطرق، ولكن كثير من هذه الدول استطاعت الخروج من هذا ومنها كوريا الجنوبية، ومن ذلك بتبني استراتيجية تنموية قائمة علي الصناعة للاحلال محل الواردات وزيادة الصادرات (٦).

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن **السؤال التالى:**

"هل هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإئتمان المصرفي ونمو قطاع الصناعة في مصر؟"

٣- أهداف البحث:

تسعي أي دولة إلي زيادة درجة المنافسة لمنتجاتها الصناعية مع الدول الأخري، وذلك لفتح المزيد من الأسواق الخارجية أمام منتجاتها الصناعية، ومن ثم تتمثل أهداف البحث، **في الأتي:**

---

(٢)عبد الرحمن ناصر سعدون، **افريقيا التمويل والتنمية**، (ليبيا: سبها، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الهيئة العامة للبحث العلمي، ١٩٩٣)، ص ٤٤.

(4) Uncted,,Transnational Corporations and Export Competiveness overview, New york and Geneva,**World Investment Report,2002**.

(5)Salem |Ahmed M Abdulla Alfergani," An Emplrlcal Analysis of Libyan Business Environment and foreign direct investment", **Athesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy (phD)** 2010 p.3.

(٦) محمود عثمان علي، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتمويل الدولي**، (عمان: دار الأرقم، ٢٠١١)، ص ٥٩.

أ- بيان مفهوم الصناعة وأهم مزاياها.

ب- التعرف علي الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في مصر.

ج- التعرف علي الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد في مصر.

د- معرفة درجة وطبيعة العلاقة بين الإئتمان المصرفي والصناعة في مصر.

هـ- التعرف على أهم معوقات ومحددات التنمية الصناعية في مصر.

٤ - أهمية البحث:

استمد هذا البحث أهميته من **الأتي:**

أ- دراسة أثر الصناعة علي بعض جوانب التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر.

ب- أظهرت تجربة مصر التنموية أهمية الإئتمان المصرفي في تحقيق التنمية الصناعية.

ج- تسهم التكنولوجيا المتقدمة في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية خاصة فى الدول النامية، نظراً لافتقار معظمها إلى التكنولوجيا المتقدمة، مما يؤدي الي زيادة الانتاج وخفض التكاليف، مما ينعكس على زيادة الناتج المحلى ورفع معدل النمو الاقتصادي.

د- ضرورة هيكلة الصادرات، لتنويع مصادر الدخل خارج الصادرات من المواد الخام.

٥- فرض البحث:

سعى البحث إلى اختبار صحة **الفرض التالي:**

هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإئتمان المصرفي وبين نمو قطاع الصناعة في مصر.

٦- حدود البحث:

أ- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على مصر.

ب-الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠٢٠.

٧- منهج البحث:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائى والاستنباطي في الجانب النظري للبحث، كما تم استخدام الأسلوب التحليلى من خلال تحليل بيانات البحث، كما تم استخدام الأساليب الكمية لتقدير العلاقة بين الإئتمان المصرفي والتنمية الصناعية في مصر، باستخدام النموذج التالي:

$$Y = a_0 + a_1 X_1 + a_2 X_2 + a_3 X_3$$

- **(Y) المتغير التابع:** القيمة المضافة لقطاع الصناعة في مصر.
- **المتغيرات المستقلة:**

X_1: حجم القروض المصرفية لقطاع الصناعة.

X_2: الصادرات الصناعية.

X_3: عدد العاملين في قطاع الصناعة.

١٠- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث من خلال **المحاور التالية:**

- الإطار النظري للصناعة.
- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة فى مصر
- دور الإئتمان المصرفي في تحقيق التنمية الصناعية في مصر.
- قياس أثر الإئتمان المصرفي علي التنمية الصناعة في مصر.

المحور الأول

الإطار النظري للصناعة

تسعي مختلف الدول إلي زيادة التراكم الرأسمالى بها، وتعتبر الصناعة من أهم العوامل تساعد علي تحقيق ذلك، كما أن المنافع الناتجة عن استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة فى القطاعات الاقتصادية المختلف ومنها الصناعة كبيرة، حيث تخلق أثاراً خارجية إيجابية تزيد بمعدل أكبر من من معدل التوسع فيها(٧).

وتتصف الصناعة عن كل من الزراعة والخدمات في أنها تتميز بإمكانية أكبر لتطبيق نتائج العلم والتكنولوجيا، فالصناعة تشمل استخراج الخامات الأولية من باطن الأرض (الصناعة الاستخراجية)، كما تشمل إجراء عمليات تحويلية على ما يتم الحصول عليه من الطبيعة لتحويلها الى منتجات جديدة وقد تمتد هذه العمليات فى سلسلة من عدة حلقات(الصناعة التحويلية)(٨).

وتستخدم الصناعة كنشاط اقتصادى العديد من الموارد الاقتصادية من أجل إنتاج سلع نهائية تامة الصنع لاشباع حاجات استهلاكية مباشرة أو غير مباشرة كسلع رأسمالية تساهم فى إنتاج سلع أخرى أو سلع وسيطة تستخدم كمدخلات فى إنتاج سلع أخرى كما تؤدي إلي تراكم رأس المال(٩).

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

١- مفهوم ومزايا الصناعة:

١-١- مفهوم الصناعة:

فالصناعة بالمفهوم الواسع تتضمن (التعدين والمناجم والكهرباء والغاز والماء والتشييد بالإضافة الى الصناعة التحويلية)، وبالمفهوم الضيق (أي الصناعة التحويلية فقط).

وعليه تتعدد مفاهيم الصناعة، **وأهمها:**

---

(٧)Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150,** p.3.

(٨)United Nation (2008), "**International Standard Industrial Classification of All Economic Activities** (ISIC)". Rev,4, New York, p.85. Available at :unstats.un-org/unsd/publication/ seriesM/ seriesm_ 7rev4e.pdf.

(٩)Krzysztof Cichy(June 2009), " uman Capital & Technological Progress as The Determinants of Economic Growth"m National Bank of Poland, **Working Paper No . 60**, p.11 .

المفهوم الأول: هي مجموعة المنشآت التى تقوم بنفس أنواع الأنشطة أو أنشطة متشابهة"، وهذا هو نفس التعريف المتبع فى التصنيف القياسى الصناعى الدولى(١٠).

المفهوم الثاني: هي مجموعة من المشروعات في شتي المجالات الزراعية والتجارية والمالية التى تنتج سلعة واحدة متجانسة مطلقاً(١١).

ومن ثم تقسم الصناعة الى ثلاثة أنواع، **هى:**

الأولي: الصناعات الاستخراجية:

تهتم هذه الصناعة باستخراج المعادن ومواد الخام من باطن الأرض، والتى توجد فى الطبيعة على هيئة صلبة أو سائلة أو غازية، ومن المناجم الجوفية أو السطحية والمحاجر وأبار البترول شاملة كل العمليات المتعلقة بمعالجة هذه الخامات مثل التكسير والطحن والغسيل والتنظيف والتصنيف كما يدخل ضمن نشاط هذه الصناعة أعمال البحث والتنقيب عن خامات المعادن(١٢).

الثانية: الصناعات التحويلية:

تعرف بأنها التحول الميكانيكى أو الكيميائى للمواد العضوية أو غير العضوية الى منتجات جديدة، سواء تم هذا التحول آلياً أو يدوياً، أو تم الصنع فى المصنع أو فى منزل المشتغل(١٣).

الثالثة: الصناعات المساعدة:

تختص بالأنشطة الصناعية اللازمة لتسهيل إتمام العمليات التى تقوم بها الصناعات الاستخراجية والتحويلية، فلا شك أن صناعة توليد الكهرباء عنصر هام لعمليات التحول الميكانيكى والكهربائى للمواد، وكذلك تمثل صناعة الكهرباء عنصراً هاماً فى إمداد الصناعات الاستخراجية بالطاقة اللازمة لعمليات تكسير وتنظيف وتصنيف المواد الخام المستخرجة من المناجم والمحاجر، وبالمثل ينطبق هذا على صناعة الغاز والمياه التى يتم استخراجها عن طريق الآبار الآرتوازية،

---

(١٠)http://unstats.un.org/nsd/sna 1993/toctop.asp.(chapter V,section D,paragraph 5), p.40.

(١١)على الأسد، **مقدمة فى اقتصاديات الصناعة** ، (بنغازى : منشورات جامعة قار يونس، ط١ ، ١٩٩٠)، ص ١٥.

(١٢)رأفت شفيق بساده، مستقبل الصناعة وقضية التصنيع، معهد التخطيط القومى، **مذكرة خارجية رقم** ١٣٣٧، ٢٠٠٥، ص ٥.

(١٣)رأفت شفيق بساده – مفهوم التخطيط الصناعى– معهد التخطيط القومى **مذكرة داخلية رقم** ٢٦٣ يوليو ٢٠٠٢، ص ١١.

أو يتم تنقيتها من مصادرها الطبيعية مثل الأنهار والبحيرات، أو تتم تحلية مياه البحار المالحة(١٤).

١-٢- المزايا الاقتصادية للصناعة:

تتمثل أهم مزايا الصناعة، في **المزايا التالية**(١٥):

أ- زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومنثم عملية التراكم الرأسمالي.

ب- استيعاب فائض العمالة بالقطاع الزراعي.

ج- خلق هيكل إنتاجي وهيكل صادرات أكثر تنوعاً.

د- الآثار الإيجابية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى لما تتمتع به الصناعة من علاقات وروابط أمامية وخلفية قوية.

هـ-زيادة الإنتاج لأن القطاع الصناعي يتصف بإرتفاع إنتاجيته لاستخدامه التكنولوجيا الحديثة.

١-٣- الإصلاح التشريعي والإجرائى بقطاع الصناعة في مصر:

تتمثل أهم التشريعات الصادرة للنهوض بقطاع الصناعة، **في الأتي**(١٦):

أ- قانون التراخيص الصناعية: تم إصدار قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تقليل المدة الزمنية اللازمة لإصدار ترخيص صناعى من ٦٣٤ يوم إلى أقل من أسبوعين، بالإضافة إلى تمكين٨٠٪ من الصناعات بإصدار تراخيص بالإخطار، و٢٠٪ من الصناعات بتصريح مسبق وهي الصناعات الثقيلة والكثيفة.

ب- تفعيل قانون تفضيل المنتجات المحلية في العقود الحكومية بما يسمح بتحسن الفرص البيعية للصناعات المحلية وزيادة إنتاجها وإصدار اللائحة التنفيذية له.

ج- الانتهاء من صياغة المقترح الخاص بتحويل هيئة التنمية الصناعية إلى هيئة اقتصادية وتم عرضه على مجلس النواب.

د- الانتهاء من قانون المجالس التصديرية.

هـ- الانتهاء من قانون إنشاء الهيئة الاقتصادية لتنمية المثلث الذهبي.

---

(١٤)رأفت شفيق بساده، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١.

(١٥)Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150**, p.3.

(١٦) تقرير وزراة الصناعة المصرية، ٢٠١٨.

و- قانون سلامة الغذاء: تم إعداد مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة سلامة الغذاء والموافقة عليه من مجلس الوزراء وإقراره من البرلمان.

ز- إصدار قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ والخاص بالسجل الصناعي ويتضمن إلغاء السجل الصناعى المؤقت، واتاحة إصدار سجل صناعى مشروط لضمان جدية المشروع بما يتوافق مع قانون التراخيص الصناعية الجديد ويسهم في مواجهة ظاهرة استيراد المصنعين لمستلزمات الانتاج بغرض الاتجار

ح- إصدار قرار وزاري بمد الترخيص للشركات المصرية المصنعة والمصدرة لمنتجات شركة ديزنى العالمية حتى ديسمبر ٢٠١٩ بما يتيح تصنيع وتصدير المنتجات المصرية من الملابس الجاهزة والمفروشات الى الشركات العالمية ويسهم فى توسيع حجم التعاقدات التصديرية وإدراج مشترين عالميين جدد لمنتجات الملابس الجاهزة والمفروشات المصرية، وذلك في إطار إستكمال تنفيذ برنامج العمل الافضل فى مصر والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

ط- إصدار قرار وزاري بتشكيل المجلس الأعلى للتمور برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية كافة القطاعات المعنية بقطاع التمور في مصر.

ي- قرار وزاري بإنشاء مجلس الصناعات النسيجية برئاسة وزيرة التجارة والصناعة وعضوية ممثلي الأطراف المعنية بتنمية صناعة الغزل والنسيج في مصر.

ك- تقديم حزمة من التيسيرات على قيمة التكاليف المعيارية لخدمات هيئة التنمية الصناعية تشمل تخفيض التكاليف بنسبة ٧٥% لمشروعات الصناعات الصغيرة و٥٠% لمشروعات الصناعات المتوسطة وإعفاء كامل من قيمة التكاليف للحصول على الموافقة النهائية داخل المناطق الصناعية وإعفاء الصناعات الصغيرة بنسبة٩٠% والصناعات المتوسطة بنسبة ٨٠% من قيمة تكاليف تحديد الإرتفاعات للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة وإعفاء مشروعات الصناعات الصغيرة بنسبة ٥٠% من قيمة تكاليف تحديد النسبة البنائية للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة.

ل- إطلاق البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي والذي يستهدف الارتقاء بتنافسية الصناعة المصرية واحلال المنتجات الوطنية محل المستوردة وايجاد قاعدة صناعية من الموردين المحليين

م- إصدار حزمة تيسيرات غير مسبوقة لتسهيل حصول صغار المستثمرين على المجمعات الصناعية المتخصصة شملت تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٠٠٠ جنيه للكراسة إلى ٥٠٠

جنيه و٣٠٠ جنيه في بعض الحالات، وكذا إلغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات، وتكاليف مقابل تقديم العروض فضلًا عن تخفيض قيمة جدية الحجز من ٥٠ ألف جنيه إلى ١٠ آلاف جنيه، ومد فترة الإيجار للوحدة من ٥ سنوات سابقًا إلى ١٠ سنوات بالإضافة إلى إتاحة حصول مستثمر واحد على ٨ وحدات بدلًا من ٤ وحدات سابقًا وإلغاء نظام التوكيلات.

ن- بدء تصنيع الأتوبيسات ذات الطابقين المكيفة والمنتجة محليا لصالح هيئة النقل العام والتي تم تشغيلها داخل شوارع وضواحي مدينة القاهرة .

ش- الموافقة على طرح الأراضى الصناعية بنظام حق الانتفاع وبأسعار الترفيق مع تحديد آلية واضحة للتسعير، فضلاً عن إعداد منظومة تيسيرات جديدة فى كافة الخدمات التى تقدمها الهيئة العامة للتنمية الصناعية للمستثمر الصناعى سواء فيما يتعلق باصدار التراخيص ومنحها فى مدة لا تتجاوز ٢٠ يوم عمل وانشاء المجمعات الصناعية المتخصصة.

٢- مكونات هيكل الصناعة وتفسير تطوره:

٢-١- مكونات هيكل الصناعة:

يتكون هيكل الصناعة من صناعات استخراجية، وصناعات تحويلية، ويتم تقسيم هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية التي تجري على المادة الخام، **كما يلي**[١٧]:

- ✓ توزيع الإنتاج الصناعي بين الاستهلاك المحلي والصادرات.
- ✓ توزيع العمالة ورأس المال بين أفرع الصناعات الرئيسية المختلفة (صناعات كثيفة العمالة، صناعات كثيفة رأس المال).
- ✓ تقسم المنشآت الصناعية حسب الحجم (صغيرة، متوسطة، كبيرة).
- ✓ نمط الملكية (خاص، عام، مختلط، تعاوني).

٢-٢- نظريات تفسير تطور الهيكل الصناعي:

توجد ثلاث نظريات تفسر التطور الذي يحدث في هيكل الصناعة بشكل عام، **هي**[١٨]:

([١٧])سميحة السيد فوزي، **دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل القطاع الصناعي في مصر**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤٤.

([١٨])جودة عبد الخالق وآخرون، " **الصناعة والتصنيع فى مصر: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**" ، منتدى العالم الثالث، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط١ ،٢٠٠٥)، ص ٢١ ، ص ٧٣.

المجموعة الأولي: تعتمد علي مجموعة من النظريات ترتكز على نموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي، ومضمونها أن التوسع في الصناعات الرأسمالية والصناعات الثقيلة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي والذي سيحدث تطورات هيكلية في الصناعة.

- من ناحية العرض، سيؤدي التعليم أثناء التصنيع وتراكم الخبرة إلي إقامة صناعات ذات محتوى تكنولوجي أكثر تعقيداً وأكثر كثافة رأسمالية، وأكثر حاجة إلى القدرات الإدارية.
- من ناحية الطلب فإن زيادة حجم الصناعات الاستهلاكية سيزيد من حجم سوق الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية.

المجموعة الثانية: تري أن التطور الصناعي يأخذ شكلاً إنتقالياً من مرحلة إلى أخرى من الصناعات الاستهلاكية الأساسية (مثل المنسوجات، الأغذية، والملابس) إلى الصناعات البسيطة الثقيلة (مثل الكيماويات والورق والبترول والأدوية والسلع المعمرة والآلات) وإن التغيرات في عوامل العرض والطلب هي التي تفسر هذه التطورات.

المجموعة الثالثة: تفترض بأن الانتقال من الصناعات الاستهلاكية الأساسية إلى الصناعات الأخرى الوسيطة والإنتاجية من شأنه أن يحدث أثراً إيجابياً على التنمية وذلك لاعتبارات الترابط والتشابك والوفورات الخارجية.

٣- أهم الصناعات في مصر(١٩):

أ- صناعة المنسوجات: تعتَبر المنسوجات بكافّة أنواعِها من الصّناعات المهمّة في مِصر منذ عصر الفراعنة حتّى عصر الرئيس جمال عبد الناصر؛ والذي ساهم في إعادة تأهيل وافتتاح مصانع جديدة للنسيج ، معتمداً في ذلك على تطوّر زراعة القطن.

ب- صناعة الأقمشة: هي صناعة الأقمشة المُلوّنة التي تُستعمَل في عمل السّرادقات؛ والتي تتميّز بتنوّع منسوجاتِها وأشكالِها وألوانِها، حيث يستخدمها أهالي مصر في تزيين أفراحهم.

ج- صناعة الجلود: حيث لا تزال موجودةً في مصر، كما أنّها تصدّرها للكثير من دول العالم.

(١٩)منى البردعى ، منال متولى، " البعد البشرى والنمو الاقتصادى: النظرية والتطبيق" ، **سلسلة أوراق بحثية** ، **العدد(١٧)**، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٢٥.

د- الأثاث المنزلي: تُعتبر هذه الصّناعة من أقدم الصّناعات المحليّة، والتي تتواجد أغلبها في محافظة دمياط؛ حيث تُنتج الملايين من قطع الأثاث وتُصدَّر لخارج الدّولة.

هـ- صناعة النحاسيات: حيث تُصنَع في كلٍّ من شارع النَّحّاسين وحيّ الجمالية ، والتي أصبحت الآن من الأنتيكات المنزليّة.

و- صناعة الفخار: تتمركز مصانع الفَخّار في صعيد مصر؛ والذي يُستعمل في الأواني المنزلية حتى يومنا هذا.

ز- صناعة الأسمنت : تُنتج مصر سنوياً نحو ٣٥ مليون طنٍّ من الأسمنت، وتصدّر نحو ٦ مليون طن؛ حيث إنّ مصر تُعتَبر من الدّول السّبّاقة لإنشاء مصانع الإسمنت على أراضيها، فقد تمّ إنشاء أول مصنع فيها عام ١٩١١.

٤- تخطيط التجمعات الصناعية في مصر:

قامت وزارة الصناعة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية بإقامة ١٧ مجمعاً صناعياً بـ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية بتكلفة إستثمارية اجمالية بلغت نحو ١٠ مليار جنيه، بإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها ٥٠٤٦ وحدة، توفر نحو ٤٨ ألف فرصة عمل مباشرة، وفي ذلك الإطار، فقد تم الانتهاء من إنشاء وتخصيص ٤ مجمعات صناعية بنسبة ١٠٠% وبدأت المصانع العمل بها فعليا، **وهي:**

الأول: المجمع الصناعى بمدينة السادات بالمنوفية: باجمالى وحدات بلغ ٢٩٦ وحدة بمساحات تتروح بين ٣٠٠ إلى ٧٢٠ متر، تستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الدوائية، الهندسية، والغذائية.

الثاني: المجمع الصناعى بمحافظة بورسعيد (جنوب الرسوة): باجمالى عدد وحدات بلغ ١١٨ وحدة بمساحات تتروح بين ٣٠٠ إلى ٨٤٠ متر تستهدف أنشطة إنتاجية متنوعة من بينها الصناعات الكيماوية، والهندسية، والغذائية، والغزل والنسيج

الثالث: المجمع الصناعى بمدينة بدر بالقاهرة: باجمالى عدد وحدات بلغ ٨٧ وحدة بمساحات تتروح بين ٦٨٠ إلى ١٣٦٠ متر، تستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الغذائية – الهندسية – الكيماوية.

الرابع: المجمع الصناعى بمرغم ١ بالإسكندرية: باجمالى عدد وحدات بلغ ٢٣٨ وحدة مخصصة للصناعات البلاستيكية.

واستكمالاً لخطة إنشاء المجمعات الصناعية فقد قامت الوزارة خلال شهر أكتوبر من عام **٢٠٢٠ بطرح** عدد ٧ مجمعات، باجمالى عدد وحدات بلغ ١٦٥٧ وحدة بمحافظات الاسكندرية والبحر الأحمر والغربية وبني سويف والمنيا وسوهاج والأقصر وذلك بمساحات تتراوح ما بين ٤٨ متر الى ٧٩٢ متر وفقاً لنوع الأنشطة المستهدفة، وذلك **كما يلي:**

أ- **مجمع مرغم ٢ بالإسكندرية:** باجمالى عدد وحدات ٢٠٤ وحدة مخصصة للصناعات البلاستيكية.

ب- **مجمع الغردقة بالبحر الأحمر:** باجمالى عدد وحدات بلغ ٢١٨ وحدة تستهدف أنشطة الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيماوية، ومواد البناء الديكورية.

ج- **المجمع الصناعي بالمطاهرة بالمنيا:** باجمالى عدد وحدات بلغ ٦٨ وحدة في الصناعات الغذائية، الهندسية، الكيماوية.

د- **المجمع الصناعي ببياض العرب ببني سويف:** باجمالى عدد وحدات بلغ ٢٦٦ وحدة، تستهدف الصناعات الهندسية، والغذائية، والكيماوية.

هـ- **المجمع الصناعي بالبغدادي بالأقصر:** باجمالى عدد وحدات بلغ ٢٠٦ وحدة تستهدف الصناعات الغذائية، الهندسية، الكيماوية، مواد البناء.

و- **المجمع الصناعي بالمحلة الكبرى بالغربية:** باجمالى عدد وحدات بلغ ٦١١ وحدة تستهدف صناعات المفروشات والملابس الجاهزة، الكيماوية، الهندسية.

ز- **المجمع الصناعي بغرب جرجا بسوهاج:** باجمالى وحدات بلغ ١٧٨ وحدة، تستهدف الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية.

كما يجري حالياً الإنتهاء من إنشاء عدد ٦ مجمعات صناعية بمحافظات (أسيوط – أسوان – البحيرة – قنا – الفيوم) بإجمالي عدد وحدات تبلغ نحو ٢٥٥٦ وحدة صناعية تستهدف الصناعات (الكيماوية – الهندسية – الغذائية – الطباعة والتغليف – الأثاث).

كما تم إنشاء ٤ مدن صناعية جديدة شملت مدينة الجلود بالروبيكي على مساحة ٥٠٦ فدان (تم الانتهاء من المرحلة الأولى) ومدينة الأثاث الجديدة بدمياط على مساحة ٣٣١ فدان (تم إفتتاحها) وكذا إفتتاح مدينة الدواء بمنطقة الخانكة على مساحة ١٨٠ ألف متر مربع، ومدينة الرخام بالجلالة بالإضافة الى افتتاح المرحلة الأولى من مجمع صناعات الغزل والنسيج بمنطقة الروبيكي على مساحة ٤٣٠ فدان، ومشروع سايلو فوودز للصناعات الغذائية بمدينة السادات فضلاً عن إنشاء ٥ مناطق صناعية بنظام المطور الصناعي بواقع ٣ مناطق صناعية بمدينة السادات ومنطقتين بمدينة العاشر من رمضان باجمالي ١٥٥٧ قطعة ارض وتبلغ مساحتها الإجمالية ٧,٩ مليون متر مربع أراضي صناعية مرفقة وتبلغ استثماراتها المتوقعة ١٢ مليار جنيه وتوفر ١٨٠ ألف وظيفة.

كما تم إنشاء ١٠٠ هنجر لصناعة الجلود والصناعات المغذية بالمرحلة الثالثة بمدينه الجلود بالروبيكي على ان تكون منطقه متكاملة تشمل ارض معارض ومبنى إداري ومركز تكنولوجيا ومركز تدريب ومحلات تجارية ومخازن وورش على مساحة ٩٠ فدان.

وتم منح موافقات وتراخيص لإنشاء مصانع (جديدة وتوسعات) وتوفيق أوضاع مصانع قائمة فى ضوء قانون التراخيص الصناعية الجديد بلغ اجماليها ٨٢ ألف و١٥٢ منشأة صناعية تتيح ٤ مليون فرصة عمل، وقد شملت الموافقات كافة محافظات الجمهورية وذلك فى عدد من الانشطة ومنها الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية والغذائية والمشروبات ومواد البناء وخزف وصيني وحراريات وغزل ونسيج وملابس وجلود وصناعات تحويلية وكيماويات.

فيما يتعلق برخص التشغيل والبناء والسجل الصناعي قامت الهيئة بمنح ٦٣ ألف و٧٣٦ رخصة تشغيل و٦٤٦٢ رخصة بناء و٤٦ ألف و٩٦٠ شهادة سجل صناعي، وذلك منذ يناير ٢٠١٤ وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٢.

٥- أفضل ١٢ تجمع صناعي في مصر[٢٠]:

يوجد نحو ١٤٩ منطقة صناعية على مستوى الجمهورية، تضم ١٤.٩ ألف مصنع، عملت على توفير نحو ١.٢ مليون فرصة عمل، وبالإضافة لذلك فإنه جار العمل على تنفيذ ١٣ منطقة صناعية أخرى على مستوى الجمهورية.

(٢٠) تقرير وزراة الصناعة المصرية، ٢٠٢٠.

وأوضح التقرير، أنه تم طرح ٤٨.٦ مليون م٢ أراضى صناعية مرفقة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى ديسمبر ٢٠٢٠، فضلا عن طرح ١٤.٨ مليون م٢ أراضى صناعية عبر خريطة الاستثمار الصناعى بـ١٣ منطقة صناعية في عام ٢٠٢٠.

ورصد التقرير جهود الدولة لتوفير بنية ملائمة للقطاع الصناعى، ففيما يتعلق بالطرق والمحاور تم تنفيذ ٤٨٠٠ كم بالمرحلتين الأولى والثانية من إجمالى ٧٠٠٠ كم بالمشروع القومى للطرق، بالإضافة إلى تطوير وصيانة ورفع كفاءة ٥٠٠٠ كم من شبكة الطرق الحالية بتكلفة بلغت ١٥ مليار جنيه، فضلا عن الانتهاء من تنفيذ ١١ محورا على النيل بتكلفة ١٤ مليار جنيه.

ويرصد "صدى البلد" خلال السطور التالية أهم وأفضل ١٢ منطقة صناعية فى مصر، **هي:**

الأول: المنطقة الصناعية بحلوان:

تعتبر المنطقة الصناعية بحلوان من المناطق التى تطورت تطورا ملحوظا فى الآونة الأخيرة وأصبحت من أهم المناطق الصناعية المقامة فى مصر ، حيث أصبحت مركزا من مركز الصناعات الثقيلة، إضافة إلى تمتعها بزيادة الأيدى العاملة ، ومن ثم الدخل القومي.

وتشمل هذه المنطقة الصناعية مجموعة من كبرى الصناعات، ويتم تقسيمها كالتالي:

أ- المنطقة الصناعية بشمال حلوان وتحتوى على ١٦ مصنعا.

ب- المنطقة الصناعية وسط حلوان وتشمل نحو ١٠ مصانع ثقيلة.

ج- المنطقة الصناعية جنوب حلوان وتشمل ٦ مصانع فى مجال الحديد والصلب والأسمنت.

الثاني: المنطقة الصناعية بالروبيكى:

تعد مدينة الروبيكى من أهم المدن الصناعية المتخصصة التي صممت وفق أحدث المعايير العالمية، حيث صارت معجزة مصرية للصناعة في الشرق الأوسط، حيث تعتبر مدينة متخصصة في كل ما يخص دباغة الجلود لتستعيد مصر دورها الرائد في هذه الصناعة

وتمتد مدينة الروبيكى للجلود على مساحة ٥٠٠ فدان، وتُعدّ طوق نجاة لدباغة وصناعة الجلد فى مصر، خاصة أنها أكبر المشروعات المتخصصة فى هذا المجال بالشرق الأوسط، وتستهدف تنمية قطاع دباغة الجلد وتصنيعه، وتحسين جودة الإنتاج، بما ينعكس على المنتجات فى السوق المحلية، ويزيد الصادرات مستقبلا، بعدما تراجعت فى السنوات الأخيرة.

ينقسم المشروع إلى ثلاث مراحل: الأولى ٣٢٣ وحدة على مساحة ٢٠٣ أفدنة، وتستهدف نقل وتشغيل وتطوير المدابغ من سور مجرى العيون إلى الوحدات المطورة، وانتهت بنسبة ١٠٠%

من منشآت المرحلة، وبدأ الإنتاج فيها بعد نقل أكثر من ٩٥% من الطاقة الإنتاجية لمنطقة مجرى العيون.

والثانية تمتد على ١٠٩ أفدنة شاملة الجزء الخاص بامتداد التعويضات بمساحة ٢٧ فدانا، وتشمل الصناعات الوسيطة والمستخرجة من عملية الدباغة، مثل: تصنيع الجيلاتين، وكيماويات الدباغة والكرياتين والأمينو أسيد وتصنيع السماد الحيوانى، وانتهت مرافقها بنسبة ١٠٠%، والثالثة ١٦١ فدانا تشمل مؤسسات التصميم والمعاهد الفنية للجلود، والصناعات الوسيطة، ومصانع المنتجات الجلدية، ومنافذ بيع ومناطق تجارية، وتستوعب بين ١٠٠ و١٥٠ مصنعا للمنتجات الجلدية والأكسسوارات والكماليات، ومنطقتى خدمات، ومنطقة معارض، ومركزا طبيا ومركز تدريب.

والمرحلة الأولى من مشروع الروبيكى شهدت تشغيل عدة مصانع، وأغلبها من مصانع سور مجرى العيون المنتقلة للمدينة، وبحلول نهاية العام الجارى ستنتقل كل المدابغ، والصناعات المغذية مثل الغراء، وانتهاء تخصيص مصانع المرحلة الأولى، ويجرى حاليًا الانتهاء من البنية التحتية وقواعد المعدّات والماكينات والسباكة والكهرباء فيها، إضافة إلى تخصيص الوحدات فى امتداد المرحلة الأولى، وبدء عمليات نقل المعدات.

الثالث: المنطقة الصناعية ببرج العرب الجديدة

تقع المدينة على بعد (٦٠ كم) من مدينة الإسكندرية و ٧ كم من الساحل الشمالى

تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة (٤٧.٤٠٣ ألف فدان) منها (٣٠ ألف فدان كتلةعمرانية) (مناطق سكنية – خدمية – صناعية – سياحية – ترفيهية + الجزء الشمالي المضاف للكتلة العمرانية بالمخطط المحدث.

تشمل إجمالى عدد الوحدات السكنية المنفذة بالمدينة (٤٥٠٥٤) وحدة

(9753) وحدة منفذة بمعرفة الهيئة.

(15650)وحدة منفذة بمعرفة القطاع الخاص.

قد بلغ عدد المصانع والورش الصغيرة المنتجة (١٣٠٣) مصنع برأس مال مستثمر (١٧.٧) مليار جنيه بإنتاج سنوى(٢١.٧) مليار جنيه أتاحت (١٠٣) ألف فرصة عمل بأجور سنوية (٤١١) مليون جنيه.

الرابع: المنطقة الصناعية بالسادات

مساحة المناطق الصناعية بالسادات ،، تحتوى على ٨ مناطق + الإمتداد + المطورين بمساحة ٨٩٣٧ فدان وبعد ازالة التعديات تم زيادة المنطقة الصناعية لتصبح المساحة ١٥ الف فدان وجارى تخطيط ٦٠٦٣ فدان.

بلغ عدد المصانع المنتجة ٩٤٠ مصنعا برأس مال مستثمر ١٥ مليار جنيه و أتاحت ٤٥ الف فرصة عمل بأجور سنوية ١٣٢ مليون جنيه.

يبلغ عدد المصانع تحت الإنشاء ٢٦١ مصنعا برأس مال مستثمر ٣.٥ مليار جنيه و ستوفر ١٥ ألف فرصه عمل بأجور سنوية ٣٠ مليون جنيه.

تم طرح ١٠٧٦ قطعة ارض بالمنطقة الصناعية الثامنة على موقع وزارة الاستثمار والتعاون الدولى للتخصيص الكترونيا

وبانتهاء تنفيذ اعمال المخطط الاستراتيجي للمدينة سيتم اضافة ١٥٠٠ مصنع برأس مال مستثمر ٣٠ مليار جنيه واضافة ٩٠ الف فرصة عمل بأجور سنوية حوالى ٥٠٠ مليون جنيه.

وتبلغ استثمارات المنطقة نحو ١١٦٢٠.٤٤٧ مليون جنيه استثمارات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١

-قطاع الإسكان ٣٠٤٦.٥٨٠ مليون جنيه – قطاع الخدمات ١٠٣٢.١٠١ مليون جني.

-قطاع المرافق ٧٤٤٦.٨٠٥ مليون جنيه – قطاع الزراعة ٥٤.٩٣٩ مليون جنيه.

– دراسات ومشتريات ٤٠.٠٢٢ مليون جنيه.

الخامس: المنطقة الاقتصادية بقناة السويس:

استطاعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن تفرض نفسها لتصبح إحدى الأذرع الاستثمارية في أحد أفضل المواقع الاستثمارية في مصر حاليا، بفضل الجهود والنقلة النوعية التي حققتها الهيئة على مستوى الموانئ أو على المستوى الصناعي والاستثماري.

وتبلغ مساحتها الإجمالية ٤٦٠.٦ كيلو متر مربع، وهي تعادل تقريباً مساحة دولة سنغافورة والتي تبلغ ٧٢١.٥ كيلو متر مربع.

ويتبع الهيئة الاقتصادية ٦ موانئ بحرية، وهي: شرق وغرب بورسعيد، والعريش، والعين السخنة، بالإضافة إلى ميناء الطور، وميناء الأدبية، بالإضافة إلى ٤ مناطق صناعية، هي: المنطقة

الصناعية بشرق بورسعيد، ووادي التكنولوجيا بشرق الإسماعيلية، ومنطقة القنطرة، والعين السخنة.

وسجل حجم الاستثمارات بالمنطقة نحو ٢٥ مليار دولار، وفقا لآخر تقدير صادر عن الهيئة، ومن المستهدف أن يصل إلى نحو ٥٠ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، ويُصَنّف مشروع الفايبر جلاس المقام في منطقة العين السخنة ضمن أكبر المشروعات الصناعية ضخامة من حيث حجم الاستثمار بواقع ٥٨٠ مليون دولار، ليضع مصر في المركز الثالث عالميا للدول المنتجة للفايبر جلاس، و٢٠٠ مليون دولار عوائد تصدير سنويا

السادس: مجمع بدر الصناعى:

يستحوذ مجمع بدر الصناعى بمدينة القاهرة على ١١٢ مصنعا صغيرا منها عدة مصانع بدأت العمل والإنتاج الفعلى، فالمجمع به حالياً منتجات تامة الصنع وجاهزة للتداول فى السوق المحلى، إضافة إلى تجهيزها للتصدير فى ظل وجود منتج قوى يمكن المنافسة من خلاله فى عدد من القطاعات منها ما هو هندسى ومنها الملابس والغزل والنسيج.

السابع: مجمع جنوب الرسوة الصناعى ببورسعيد

تصل مساحة المجمع إلى ٤٣ فدانا، ويحتوى على ١١٨ وحدة صناعية جديدة تم الانتهاء من تنفيذها، ويجرى تسليمها فعليا، ولا يقوم المستثمر الصغير بدفع قيمة المصنع كاملة ، لكن يتم دفع٢٥ % والباقى يتم تقسيطه من خلال عدد من البنوك التى يتم إتاحتها والتعامل معها.

الثامن: مجمع مرغم الصناعى

المجمع مقسم إلى ٢٤٠ ورشة بطريق النهضة بمنطقة البتروكيماويات بالعامرية، والتى تبعد حوالى ٣٧ كم عن مدينة الإسكندرية متضمنة ١٨٠ وحدة بمساحة ١٠٠ متر وعدد ٦٠ وحدة بمساحة ٢٠٠ متر على مساحة ٢٥ فدانا مزودة بالمرافق الرئيسية وهو مخصص للصناعات البلاستيكية، وتم الانتهاء من تسليم قرابة ٩٢% من وحدات المرحلة الأولى، وبدأ الإنتاج الفعلى لـ٥٠% من وحدات المرحلة الأولى منها ، وجارى تشغيل الوحدات المتبقية، وقد تم إعداد دراسة متكاملة بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية العالمية خاصة بالمرحلة الثانية للتوسعات بالمجمع والتى تقدر مساحتها بـ٥٢ فدانا.

التاسع: مجمع كفر الدوار الصناعى:

تبلغ مساحة المجمع ٥٧٠ ألف متر مربع ، ينفذ على ثلاث مراحل وهو مخصص لصناعات الغزل والنسيج والصباغة والملابس الجاهزة وجارٍ تشغيل ٥٥ مصنعا بالمرحلة الأولى يعمل بها ١٥ ألف عامل باستثمارات بلغت ٢,٥ مليار جنيه ويجرى استكمال تنفيذ باقى المرحلتين.

العاشر: مجمع المحلة الكبرى الصناعى:

تبلغ مساحة المجمع ٩ أفدنة تضم قرابة ٦٦٣ مصنعا صغيرا لإعادة إحياء صناعة الغزل والنسيج والتى تشتهر فى منطقة المحلة، على أن يتم الانتهاء من المجمع وبدء التسليم خلال ٢٠١٩، فى ظل الانتهاء الفعلى من شبكات الصرف والمياه

الحادي عشر: مجمع قويسنا الصناعى:

تبلغ تكلفة البنية الأساسية للمجمع نحو ١٦٠ مليون جنيه والمتوقع الانتهاء منها يوليو عام ٢٠١٩.

الثاني عشر: مجمعات الصعيد الصناعية:

تمتلك محافظات الصعيد مقومات كثيرة للاستثمار في المدن الصناعية الجديدة لخدمة القطاعين الصناعى والتصديري وتعمل الدولة على إتاحة الأراضي الصناعية مرفقة مجانا للمستثمرين إلي جانب الاستفادة من أهم مزايا قانون الاستثمار الخاصة بخصم ٥٠% من التكلفة الاستثمارية من الوعاء الضريبي إلي جانب أن تكلفة الإنتاج بالمدن الجديدة أقل من المناطق الصناعية التقليدية، وتؤدى إلي توطين العمالة بالمدن الجديدة للمساهمة في تنميتها وإعمارها وقد تم تحديد ٩ مجمعات صناعية ضمن الـ١٣ مجمعا سيتم إنشاؤها بمحافظات الصعيد وتتواجد هذه المجمعات فى المحافظات التالية:

أول مدينة صناعية متوسطة فى محافظة أسوان تتيح مئات من فرص العمل وتفتح مجالات جديدة لعمل الشباب، وفى الأقصر يجرى تنفيذ مجمع صناعى فى منطقة البغدادى ، ويحتوى على٢٤٠ وحدة صناعية ، ومن ضمن هذه المجمعات:

إنشاء مجمع صناعي صغير على مساحة ٤٠ فداناً فى الغردقة ويتيح ٢٢٢ وحدة صناعية جديدة، وفى سوهاج يجرى إنشاء مجمع بغرب جرجا على مساحة ٧٢ فدانا، ويضم ٢٠٦ وحدات صناعية جديدة لتوفير فرص العمل لمحافظات الصعيد.

فى محافظة أسيوط يجرى الانتهاء من منطقة صناعية جديدة على مساحة ٧٠ فدانا توفر عدد ٢٩٢ وحدة صناعية جديدة لشباب المستثمرين وتضم ١٩ هنجرا، وتم الانتهاء من ٣٠% من هذا المجمع، وفى محافظة المنيا يجرى الانتهاء من منطقة المطاهرة الصناعية على مساحة ١٨ فدانا وتضم ٧٨ وحدة صناعية جديدة.

فى بنى سويف ، يجرى الانتهاء من المنطقة والمقامة على مساحة ٦٥ فدانا، وتضم ٢٠ هنجرا وعدد ٢٦٦ وحدة صناعية جديدة، وفى محافظة الفيوم وحدها سيكون بها مجمعان صناعيان، وهى محافظة مصدرة للعمالة، ويتم إنشاء المصانع داخل المحافظة لعدم خروج الأيدى العاملة.

وفى إطار الاهتمام بمدن الصعيد يجرى أيضا العمل على قدم وساق للانتهاء من مدينة المنيا الصناعية على مساحة ١٨ فداناً تحتوى على ٧٨ مصنعاً.

المحور الثاني
تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة فى مصر

تتعاظم المنافع الناتجة عن استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة فى كل القطاعات الاقتصادية ومنها الصناعة، حيث يخلق التوسع فى استخدامها أثارا خارجية موجبة بمعنى أن المنافع منها تزيد بكثير عن تكاليفها، كما يلاحظ أنه عند تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وجود استجابة سريعة ومرنة من جانب العرض تجاه الطلب المتزايد على المنتجات الصناعية(٢١).

ويستدل علي منافع استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة والتجارة، من خلال الأتي(٢٢):

- يتم استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة فى الصناعة فى عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة والمتابعة وتحديث الإدارة، ومن ثم إسراع عملية الإنتاج بطريقة منتظمة ومستمرة فى مراحل التصميم والإنتاج والتسويق، كما أنها تعمل علي إتساع أسواق السلع الوسيطة وخلق وتقوية الروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات المختلفة.
- وبالنسبة للتجارة عن طريق التجارة الالكترونية، فإنها تتيح للشركات والمؤسسات التمتع بمزايا عالية عن طريق خفض التكاليف الإدارية وتكاليف البيع والتسويق وبالتالى زيادة الأرباح والعمل على إتساع حجم السوق.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، **من خلال النقاط التالية:**

- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى مصر.
- تحليل الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة في مصر.
- تحليل الأهمية النسبية لعمالة قطاع الصناعة في مصر.

١- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى مصر:

يبين **الجدول التالي** الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها في مصر:

---

(٢١)Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150,** p.3.

(٢٢)محرم الحداد وآخرون، " إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر " ، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٠٩** ، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٨)، ص ص ٢١٤-٢١٥.

جدول (١): تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى مصر خلال (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار $	معدل نمو الناتج المحلي %	الصادرات السلعية والخدمية مليار $	الصادرات السلعية مليار$	صادرات الخدمات مليار دولار	صادرات السلع المصنعة		
						مليار دولار	% من صادرات السلع والخدمات	% من صادرات السلع
١٩٩٠	٤٣.١	٥.٧	٨.٧	٣.٩	٤.٧	١.٧	١٩.٥	٤٣.٦
١٩٩١	٣٧.٤	١.١	١٠.٣	٤.٢	٦.١	١.٣	١٢.٦	٣١.٠
١٩٩٢	٤١.٩	٤.٥	١١.٩	٣.٧	٨.٢	١.٣	١٠.٩	٣٥.١
١٩٩٣	٤٦.٦	٢.٩	١٢.٠	٣.٥	٨.٥	١.٢	١٠.٠	٣٤.٣
١٩٩٤	٥١.٩	٤.٠	١١.٧	٤.٠	٧.٧	١.٦	١٣.٧	٤٠.٠
١٩٩٥	٦٠.٢	٤.٦	١٣.٦	٤.٧	٨.٩	١.٩	١٤.٠	٤٠.٤
١٩٩٦	٦٧.٦	٥.٠	١٤.٠	٤.٨	٩.٢	١.٥	١٠.٧	٣١.٣
١٩٩٧	٧٨.٤	٥.٥	١٤.٨	٥.٥	٩.٣	٢.٢	١٤.٩	٤٠.٠
١٩٩٨	٨٤.٨	٥.٦	١٣.٨	٤.٤	٩.٤	١.٩	١٣.٨	٤٣.٢
١٩٩٩	٩٠.٧	٦.١	١٣.٧	٥.٢	٨.٥	١.٩	١٣.٩	٣٦.٥
٢٠٠٠	٩٩.٨	٦.٤	١٦.٢	٥.٣	١٠.٩	٢.٠	١٢.٣	٣٧.٧
٢٠٠١	٩٦.٧	٣.٥	١٦.٩	٤.٨	١٢.١	١.٦	٩.٥	٣٣.٣
٢٠٠٢	٨٥.١	٢.٤	١٥.٦	٥.٥	١٠.٠	٢.٠	١٢.٨	٣٦.٤
٢٠٠٣	٨٠.٣	٣.٢	١٧.٥	٧.٤	١٠.١	٢.٣	١٣.١	٣١.١
٢٠٠٤	٧٨.٨	٤.١	٢٢.٢	٩.٧	١٢.٦	٢.٩	١٣.١	٢٩.٩
٢٠٠٥	٨٩.٦	٤.٥	٢٧.٢	١٢.٩	١٤.٣	٣.٠	١١.٠	٢٣.٣
٢٠٠٦	١٠٧.٤	٦.٨	٣٢.٢	١٦.٧	١٥.٤	٣.٥	١٠.٩	٢١.٠
٢٠٠٧	١٣٠.٤	٧.١	٣٩.٥	١٩.٢	٢٠.٢	٣.٦	٩.١	١٨.٨
٢٠٠٨	١٦٢.٨	٧.٢	٥٣.٨	٢٦.٢	٢٧.٦	٩.٦	١٧.٨	٣٦.٦
٢٠٠٩	١٨٩.١	٤.٧	٤٧.٢	٢٣.١	٢٤.١	٩.٦	٢٠.٣	٤١.٦
٢٠١٠	٢١٩.٠	٥.١	٤٦.٨	٢٦.٤	٢٠.٣	١١.٠	٢٣.٥	٤١.٧
٢٠١١	٢٣٦.٠	١.٨	٤٨.٥	٣٠.٥	١٨.٠	١٣.٠	٢٦.٨	٤٢.٦
٢٠١٢	٢٧٩.١	٢.٢	٤٥.٨	٢٩.٤	١٦.٤	١٢.٨	٢٧.٩	٤٣.٥
٢٠١٣	٢٨٨.٤	٢.٢	٤٩.١	٢٩.٠	٢٠.١	١٣.٧	٢٧.٩	٤٧.٢
٢٠١٤	٣٠٥.٦	٢.٩	٤٣.٥	٢٦.٩	١٦.٧	١٣.٥	٣١.٠	٥٠.٢
٢٠١٥	٣٢٩.٤	٤.٤	٤٣.٤	٢١.٣	٢٢.١	١١.٠	٢٥.٣	٥١.٦
٢٠١٦	٣٣٢.٤	٤.٣	٣٤.٤	٢٥.٥	٨.٩	١٢.٣	٣٥.٨	٤٨.٢
٢٠١٧	٢٣٥.٧	٤.٢	٣٧.٣	٢٥.٦	١١.٧	١٢.٧	٣٤.٠	٤٩.٦
٢٠١٨	٢٤٩.٧	٥.٣	٤٧.٢	٢٧.٦	١٩.٦	١٣.٦	٢٨.٨	٤٩.٣
٢٠١٩	٣٠٣.١	٥.٦	٥٣.٠	٢٩.٠	٢٤.٠	١٣.١	٢٤.٧	٤٥.٢

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار $	معدل نمو الناتج المحلي %	الصادرات السلعية والخدمية مليار $	الصادرات السلعية مليار $	صادرات الخدمات مليار دولار	صادرات السلع المصنعة		
						مليار دولار	% من صادرات السلع والخدمات	% من صادرات السلع
٢٠٢٠	٣٦٥.٣	٣.٦	٤٧.٩	٢٦.٦	٢١.٣	١٢.٨	٢٦.٧	٤٨.١
المتوسط	١٦٠.٨	٤.٤	٣٠.٠	١٥.٢	١٤.١	٦.٣	١٨.٦	٣٨.٨
حد أدني	٣٧.٤	١.١	٨.٧	٣.٥	٤.٧	١.٢	٩.١	١٨.٨
حد اعلي	٣٦٥.٣	٧.٢	٥٣.٨	٣٠.٥	٢٧.٦	١٣.٧	٣٥.٨	٥١.٦

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، **الأتي:**

أ- بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى: بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلى نحو ١٦٠.٨ مليار دولار، وبحد أدني ٣٧.٣ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣٦٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

ب- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ نحو ٤.٤% بحد أدنى ١.١% في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٧.٢% في عام ٢٠٠٨.

كما يلاحظ أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأزمات المالية، فعلي سبيل المثال في عام ٢٠٠٩ تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٧.٢% في عام ٢٠٠٨ الي ٤.٧% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ج- إجمالي الصادرات السلعية والخدمية: بلغ متوسط إجمالي الصادرات نحو ٣٠ مليار دولار، وبحد أدني ٨.٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى نحو ٥٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

كما تأثر إجمالي الصادرات بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية ففي عام ٢٠٠٩: تراجع إجمالي الصادرات من ٥٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلي ٤٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

د- إجمالي الصادرات السلعية: بلغ متوسط إجمالي الصادرات السلعية نحو ١٥.٢ مليار دولار بحد أدنى ٣.٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ وبحد أقصى نحو ٣٠.٥ مليار دولار عام ٢٠١١.

كما تأثر إجمالي الصادرات السلعية بالأحداث الاقتصادية العالمية ففي عام ٢٠٠٩: تراجع إجمالي الصادرات السلعية من ٢٦.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٢٣.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

هـ- إجمالي الصادرات الخدمية: بلغ متوسط إجمالي الصادرات الخدمية نحو ١٤.١ مليار دولار بحد أدنى ٤.٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى نحو ٢٧.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

كما تأثر إجمالي الصادرات الخدمية بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية ففي عام ٢٠٠٩ تراجع إجمالي الصادرات الخدمية من ٢٧.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٢٤.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

و- إجمالي الصادرات السلعية المصنعة: بلغ متوسط إجمالي الصادرات السلعية المصنعة نحو ٦.٣ مليار دولار، وبحد أدنى ١.٢ مليار دولار عام ١٩٩٣، وبحد أقصى نحو ١٣.٧ مليار دولار عام ٢٠١٣.

كما تأثر إجمالي الصادرات السلعية المصنعة بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، ففي ٢٠٠٩ تراجع إجمالي الصادرات السلعية المصنعة من ١٠.١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ٩.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

ز- نسبة الصادرات السلعية المصنعة إلي إجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

بلغ متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية والخدمية نحو ١٨.٦%، وبحد أدنى ٩.١% عام ٢٠٠٧، وبحد أقصى نحو ٣٥.٨% في عام ٢٠١٦.

ح- نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية:

بلغ متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ نحو ٣٨.٨%، وبحد أدنى ١٨.٨% عام ٢٠٠٧، وبحد أقصى نحو ٥١.٦% في عام ٢٠١٥.

٢- تحليل الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة في مصر:

يتبين من **الجدول التالي** أن قطاع الخدمات حل المرتبة الأولي يليه قطاع الصناعة وأخيراً قطاع الزراعة:

جدول (٢) تحليل الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة فى مصر خلال (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	إجمالي القيمة المضافة مليار$	القيمة المضافة في الصناعة		القيمة المضافة في الخدمات		القيمة المضافة في الزراعة	
		مليار دولار	% من الإجمالي	مليار دولار	% من الإجمالي	مليار دولار	% من الإجمالي
١٩٩٠	٤٣.٠	١١.٨	٢٧.٤	٢٣.٢	٥٤.١	٨.٠	١٨.٥
١٩٩١	٣٧.٤	١٢.٠	٣٢.١	١٩.٠	٥٠.٩	٦.٤	١٧.٠
١٩٩٢	٤١.٩	١٣.١	٣١.٤	٢٢.٢	٥٣.٠	٦.٥	١٥.٦
١٩٩٣	٤٦.٦	١٤.٥	٣١.١	٢٤.٧	٥٣.١	٧.٣	١٥.٧
١٩٩٤	٥١.٩	١٥.٨	٣٠.٥	٢٧.٩	٥٣.٨	٨.٢	١٥.٧
١٩٩٥	٦٠.٢	١٨.٢	٣٠.٢	٣٢.٥	٥٤.٠	٩.٥	١٥.٧
١٩٩٦	٦٧.٦	٢٠.٠	٢٩.٥	٣٦.٨	٥٤.٤	١٠.٩	١٦.١
١٩٩٧	٧٨.٤	٢٢.٧	٢٩.٠	٤٣.٣	٥٥.٢	١٢.٤	١٥.٨
١٩٩٨	٨٤.٨	٢٤.٣	٢٨.٦	٤٧.١	٥٥.٥	١٣.٥	١٥.٩
١٩٩٩	٩٠.٧	٢٥.٨	٢٨.٤	٥٠.٥	٥٥.٧	١٤.٤	١٥.٩
٢٠٠٠	٩٩.٨	٣٠.٧	٣٠.٨	٥٣.٦	٥٣.٧	١٥.٥	١٥.٥
٢٠٠١	٩٦.٧	٢٩.٩	٣٠.٩	٥٢.٠	٥٣.٧	١٤.٨	١٥.٤
٢٠٠٢	٨٥.١	٢٧.٤	٣٢.٢	٤٤.٦	٥٢.٤	١٣.١	١٥.٤
٢٠٠٣	٨٠.٣	٢٦.٨	٣٣.٤	٤١.٢	٥١.٣	١٢.٣	١٥.٣
٢٠٠٤	٧٨.٨	٢٧.٣	٣٤.٧	٤٠.٢	٥١.١	١١.٢	١٤.٣
٢٠٠٥	٨٩.٦	٣٠.٦	٣٤.١	٤٦.٥	٥١.٩	١٢.٥	١٤.٠
٢٠٠٦	١٠٧.٤	٣٨.٨	٣٦.٢	٥٤.٤	٥٠.٦	١٤.٢	١٣.٢
٢٠٠٧	١٣٠.٤	٤٥.٧	٣٥.١	٦٧.٢	٥١.٥	١٧.٥	١٣.٤
٢٠٠٨	١٦٢.٨	٥٩.٠	٣٦.٢	٨٣.٣	٥١.٢	٢٠.٦	١٢.٦
٢٠٠٩	١٨٩.١	٦٧.٧	٣٥.٨	٩٦.٨	٥١.٢	٢٤.٦	١٣.٠
٢٠١٠	٢١٩.٠	٧٨.٤	٣٥.٨	١١١.٤	٥٠.٩	٢٩.٢	١٣.٣
٢٠١١	٢٣٦.٠	٨٤.٨	٣٦.٠	١١٨.٤	٥٠.٢	٣٢.٧	١٣.٩
٢٠١٢	٢٧٩.١	١٠٩.٦	٣٩.٣	١٣٨.١	٤٩.٥	٣١.٥	١١.٣
٢٠١٣	٢٨٨.٤	١١٥.٠	٣٩.٩	١٤٠.٩	٤٨.٨	٣٢.٥	١١.٣
٢٠١٤	٣٠٥.٦	١٢١.٩	٣٩.٩	١٤٩.٠	٤٨.٨	٣٤.٦	١١.٣

السنة	إجمالي القيمة المضافة مليار$	القيمة المضافة في الصناعة		القيمة المضافة في الخدمات		القيمة المضافة في الزراعة	
		مليار دولار	% من الإجمالي	مليار دولار	% من الإجمالي	مليار دولار	% من الإجمالي
٢٠١٥	٣٢٩.٤	١٢٠.٦	٣٦.٦	١٧١.٢	٥٢.٠	٣٧.٥	١١.٤
٢٠١٦	٣٣٢.٤	١٠٧.٩	٣٢.٥	١٨٥.٤	٥٥.٨	٣٩.١	١١.٨
٢٠١٧	٢٣٥.٧	٧٩.٦	٣٣.٨	١٢٩.١	٥٤.٨	٢٧.١	١١.٥
٢٠١٨	٢٤٩.٧	٨٧.٣	٣٥.٠	١٣٤.٤	٥٣.٨	٢٨.٠	١١.٢
٢٠١٩	٣٠٣.١	١٠٨.٠	٣٥.٦	١٦١.٦	٥٣.٣	٣٣.٥	١١.٠
٢٠٢٠	٣٦٥.٣	١١٦.٩	٣٢.٠	٢٠٦.١	٥٦.٤	٤٢.٣	١١.٦
المتوسط	١٥٧	٥٤.٦	٣٣.٤	٨٢.٣	٥٢.٧	٢٠	١٤
الحد الادني	٣٧.٤	١١.٨	٢٧.٤	١٩	٤٨.٨	٦.٤	١١
الحد الاعلي	٣٦٥.٣	١٢١.٩	٣٩.٩	٢٠٦.١	٥٦.٤	٤٢.٣	١٨.٥

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة:

بلغ متوسط القيمة المضافة للصناعة خلال الفترة بلغ نحو ٥٤.٦ مليار دولار، وبحد أدنى ١١.٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٢١.٩ مليار دولار عام ٢٠١٤.

كما تأثرت القيمة المضافة للصناعة بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠١٦ تراجعت القيمة المضافة للصناعة من ١٢١.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ الي ١٠٨.١ مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر من بعد أحداث (٢٥) يناير ٢٠١١، كما تراوحت نسبة القيمة المضافة للصناعة الي إجمالي الناتج المحلي (٢٧.٣%- ٣٩.٩%) والي إجمالي القيمة المضافة من (٢٧.٤%- ٣٩.٩%).

كما يلاحظ أن قطاع الصناعة حل ثانياً من حيث القيمة المضافة بعد قطاع الخدمات، والذي تراوحت قيمته الي إجمالي القيمة المضافة من (٤٨.٨%-٥٦.٤%).

ب- تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات:

بلغ متوسط القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال الفترة نحو ٨٢.٣ مليار دولار بحد أدنى ١٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٢٠٦.١ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

كما تراوحت نسبة القيمة المضافة للخدمات الي إجمالي القيمة المضافة (٤٨.٨%- ٥٦.٤%)، وعليه فقد إحتل قطاع الخدمات حل أولاً من حيث القيمة المضافة.

ج- تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة:

بلغ متوسط القيمة المضافة للزراعة خلال الفترة نحو ٢٠ مليار دولار، وبحد أدنى ٦.٤ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٤٢.٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

كما تراوحت نسبة القيمة المضافة للزراعة الي إجمالي القيمة المضافة (١١.٣%- ١٨.٥%) والي إجمالي القيمة المضافة من (١٠.٩%- ١٩.٤%)، وبذلك حل قطاع الزراعة ثالثاً من حيث المساهم في القيمة المضافة.

٣- تحليل الأهمية النسبية لعمالة قطاع الصناعة في مصر:

يبين ذلك **الجدول التالي:**

جدول (٣)

تحليل الأهمية النسبية لعمالة قطاع الصناعة فى مصر خلال (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	إجمالي العاملين مليون	العاملون في الصناعة		العاملون في الزراعة		العاملون في الخدمات	
		عدد مليون	% من إجمالي العاملين	عدد مليون	% من إجمالي العاملين	عدد مليون	% من إجمالي العاملين
١٩٩٠	١٤.١	٣.٠	٢١.١	٥.٧	٤٠.٣	٥.٤	٣٨.٣
١٩٩١	١٤.٤	٣.١	٢١.٣	٥.٦	٣٩.٠	٥.٧	٣٩.٦
١٩٩٢	١٥.٠	٣.٢	٢١.٥	٥.٨	٣٨.٥	٦.٠	٤٠.١
١٩٩٣	١٥.٣	٣.٣	٢١.٧	٥.٤	٣٥.٣	٦.٦	٤٣.٠
١٩٩٤	١٦.٠	٣.٤	٢١.٥	٥.٦	٣٥.٢	٦.٩	٤٣.٣
١٩٩٥	١٦.١	٣.٥	٢١.٩	٥.٥	٣٤.٠	٧.١	٤٤.١
١٩٩٦	١٦.٧	٣.٧	٢٢.١	٥.٥	٣٢.٧	٧.٦	٤٥.٢
١٩٩٧	١٧.١	٣.٨	٢٢.٣	٥.٤	٣١.٤	٧.٩	٤٦.٣
١٩٩٨	١٧.٤	٣.٩	٢٢.٣	٥.٢	٢٩.٨	٨.٣	٤٨.٠
١٩٩٩	١٨.٥	٤.٢	٢٢.٦	٥.٣	٢٨.٧	٩.٠	٤٨.٧
٢٠٠٠	١٨.٣	٣.٩	٢١.٣	٥.٤	٢٩.٦	٩.٠	٤٩.١
٢٠٠١	١٨.٢	٣.٩	٢١.٣	٥.٢	٢٨.٥	٩.١	٥٠.٢
٢٠٠٢	١٧.٩	٣.٧	٢٠.٦	٤.٩	٢٧.٥	٩.٣	٥١.٩

السنة	إجمالي العاملين مليون	العاملون في الصناعة		العاملون في الزراعة		العاملون في الخدمات	
		عدد مليون	% من إجمالي العاملين	عدد مليون	% من إجمالي العاملين	عدد مليون	% من إجمالي العاملين
٢٠٠٣	١٨.٦	٣.٧	١٩.٨	٥.٦	٢٩.٩	٩.٤	٥٠.٤
٢٠٠٤	١٩.٧	٣.٩	٢٠.٠	٦.٣	٣١.٨	٩.٥	٤٨.٢
٢٠٠٥	٢٠.٤	٤.٤	٢١.٥	٦.٣	٣٠.٩	٩.٧	٤٧.٥
٢٠٠٦	٢١.٥	٤.٨	٢٢.١	٦.٧	٣١.٢	١٠.٠	٤٦.٧
٢٠٠٧	٢٢.٩	٥.١	٢٢.٢	٧.٣	٣١.٨	١٠.٥	٤٦.١
٢٠٠٨	٢٣.٣	٥.٣	٢٢.٩	٧.٤	٣١.٧	١٠.٦	٤٥.٤
٢٠٠٩	٢٣.٨	٥.٧	٢٣.٨	٧.١	٣٠.٠	١١.٠	٤٦.٣
٢٠١٠	٢٥.١	٦.٤	٢٥.٤	٧.١	٢٨.٣	١١.٧	٤٦.٣
٢٠١١	٢٤.٥	٥.٨	٢٣.٦	٧.٢	٢٩.٢	١١.٦	٤٧.٢
٢٠١٢	٢٤.٦	٦.١	٢٤.٩	٦.٧	٢٧.١	١١.٨	٤٨.١
٢٠١٣	٢٤.٩	٦.٠	٢٤.١	٧.٠	٢٨.٠	١٢.٠	٤٧.٩
٢٠١٤	٢٥.٣	٦.٢	٢٤.٤	٧.٠	٢٧.٥	١٢.١	٤٨.١
٢٠١٥	٢٥.٢	٦.٣	٢٥.١	٦.٥	٢٥.٨	١٢.٤	٤٩.١
٢٠١٦	٢٥.٦	٦.٥	٢٥.٥	٦.٦	٢٥.٦	١٢.٥	٤٨.٩
٢٠١٧	٢٥.٤	٦.٧	٢٦.٦	٦.٤	٢٥.٠	١٢.٣	٤٨.٤
٢٠١٨	٢٥.٥	٦.٨	٢٦.٩	٥.٥	٢١.٧	١٣.١	٥١.٥
٢٠١٩	٢٥.٨	٧.٠	٢٦.٩	٥.٣	٢٠.٦	١٣.٥	٥٢.٤
٢٠٢٠	٢٥.٣	٦.٩	٢٧.٤	٥.١	٢٠.١	١٣.٣	٥٢.٥
المتوسط	٢٠.٧	٤.٨	٢٣.١	٦.١	٢٩.٩	٩.٨	٤٧.١
حد أدني	١٤.١	٣.٠	١٩.٨	٤.٩	٢٠.١	٥.٤	٣٨.٣
حد اعلي	٢٥.٨	٧.٠	٢٧.٤	٧.٤	٤٠.٣	١٣.٥	٥٢.٥

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي:**

ط- العاملون في قطاع الصناعة:

تشكل نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي إجمالي العاملين في مصر المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط بلغ ٢٣.١%، وبحد لأدني ١٩.٨% عام ٢٠٠٣، وبحد أقصي ٢٧.٤% عام ٢٠٢٠.

كما تأثرت نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي إجمالي العاملين بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠١٣ تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة الي إجمالي

العاملين من ٢٤.٩% في عام ٢٠١٢ الي ٢٤.١% في عام ٢٠١٣ متأثراً بأحداث يناير ٢٠١١.

ط- العاملون في قطاع الخدمات:

إحتلت نسبة العاملين في قطاع الخدمات إجمالي العاملين في مصر المرتبة الأولي ونسبة كبيرة، حيث بلغ متوسط العاملين في قطاع الخدمات بلغ ٤٧.١%، وبحد لأدني ٣٨.٣% في عام ١٩٩٠، وبحد أقصي ٥٢.٥% في عام ٢٠٢٠.

ي- العاملون في قطاع الزراعة:

إحتلت نسبة العاملين في قطاع الزراعة إجمالي العاملين في مصر المرتبة الثانية، بمتوسط بلغت نسبته ٢٩.٩%، وبحد أدني ٢٠.١% عام ٢٠٢٠، وبحد أقصي ٤٠.٣% عام ١٩٩٠.

المحور الثالث

دور الإئتمان المصرفي في تحقيق التنمية الصناعية في مصر

شهدت مصر نهضة صناعية في القرن الـ ١٩ على يد "محمد على" الذي شهد عصره إرساء قاعدة صناعية كبرى، شملت صناعة المنسوجات وصناعة السكر وعّصر الزيوت ومضارب الأرز وازدهرت الصناعات الحربية وتم إقامة ترسانة لصناعات السفن ومصانع لتحضير المواد الكيماوية.

وقد قاد بنك مصر الذي تم تأسيسه عام ١٩٢٠ برؤوس أموال مصرية حملة للنهوض بالصناعة المصرية، ونجح البنك في تأسيس قاعدة صناعية شملت سلسلة من الشركات والمصانع الكبرى نجحت في إقامة صناعة مصرية متطورة، ورفع المصريون شعار "المصري للمصري" ونجح هذا الشعار في حماية المصنوعات المصرية.

وجاءت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ لتستكمل الطريق بإرساء مشروعات رائدة من الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات التعدينية والبترولية والصناعات الكيماوية بالإضافة إلى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، ثم جاءت الفترة (١٩٦٧ – ١٩٧٣) حيث أثرت الحرب على أداء القطاع الصناعي سلباً، ليعاود بداية انتعاش بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وصدر قانون الاستثمار لرأس المال العربي والأجنبي، بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي في مصر وكذلك جذب مدخرات المصريين في الخارج، وأعقب ذلك إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ويمثل قطاع الصناعة عصب التنمية الاقتصادية باعتباره من أكثر القطاعات تحقيقاً لمعدلات نمو مرتفعة، وبالإضافة إلى دوره فى دعم الناتج المحلي فهو أسهم بحو ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي واستوعب نحو ٢٧.٤% من إجمالى القوى العاملة في عام ٢٠٢٠(٢٣).

وتهدف الدولة الى النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعياً في الشرق الأوسط وإفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلى، والتوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمكون التكنولوجي المرتفع، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات العربية والأجنبية ورفع معدل نمو الصناعة إلى ٨٪ بما يؤدي لزيادة مساهمة الصناعة في الصادرات سنوياً بنحو ١٠٪.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

(٢٣) احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

١- تحليل تطور الأهمية النسبية للقروض الممنوحة لقطاع الصناعة في مصر:

يبين ذلك **الجدول التالي:**

جدول (٤) تطور حجم والتوزيع النسبي لقروض القطاعات الاقتصادية في مصر خلال (٢٠٠٥-٢٠٢٠) "مليار جنيه"

سنة	إجمالي القروض مليار جنيه	الصناعة		العائلي		الخدمات		التجارة		الزراعة	
		مليار جنيه	% من الإجمالي	مليار جنيه	% من الإجمالي	مليار جنيه	% من الإجمالي	مليار جنيه	% من الإجمالي	مليار جنيه	% من الإجمالي
٢٠	٢٨٧	١٠	٣	٩٠٠.	٣	٤٠٠.	١	٤٧٠.	١	٦	٢
٢٠	٣٣٠	١١	٣	٩٨٠.	٢	٦٢٠.	١	٤٧	١	٦٠.	١
٢٠	٣٤٨	١٢	٣	١٠	٢	٦٦٠.	١	٤٩	١	٨	٢
٢٠	٣٥٧	١٢	٣	١٠	٣	٦٧٠.	١	٥١	١	٧	٢
٢٠	٣٦٩	١٢	٣	١١	٢	٦٩٠.	١	٥٦٠.	١	٧	١
٢٠	٤٠٠	١٣	٣	١١	٢	٨١٠.	٢	٦٣٠.	١	٧	١
٢٠	٥١٥	١٧	٣	١٣	٢	١٤	٢	٤٨	٩٠.	٩	١
٢٠	٥٦٩	١٨	٣	١٦	٢	١٦	٢	٥٠	٨٠.	٦	١
٢٠	٦٢٠	٢٠	٣	١٧	٢	١٧	٢	٥٥	٨٠.	٦	١
٢٠	٦٢٣	٢١	٣	١٤	٢	١٩	٣	٦٠	٩٠.	٧	١
٢٠	٦٤٧	٢٢	٣	١٣	٢	٢١	٣	٦٧	١	٨٠.	١
٢٠	٦٨٢	٢٣	٣	١٢	١	٢٢	٣	٩٥	١	٩٠.	١
٢٠	٧٣٠	٢٤	٣	١٤	١	٢٢	٣	١٠	١	١	١
٢٠	٨٧٩	٢٩	٣	٢٢	٢	٢٢	٢	١١	١	١	٢
٢٠	١٢٨	٤٣	٣	٣٢	٢	٣٦	٢	١٤	١	٢	١
٢٠	١٤١	٤٧	٣	٣٥	٢	٤٠	٢	١٦	١	٢	١
متوسط	٦٢٩.٠	٢١٢.٧	٣٤.٠	١٥٩.٤	٢٦.٣	١٧٠.٤	٢٥.٤	٧٦.٦	١٢.٦	١٠.٠	١.٦
أدنى قيمة	٢٨٧	١٠٣.٣	٣٢.٨	٩٠.٢	١٧.٦	٤٠.٢	١٤.٠	٤٧.٠	٨.٨	٦.٠	١.٠
أقصى قيمة	١٤١١.٤	٤٧٢.٠	٣٦.٠	٣٥٥.٠	٣١.٤	٤٠٠.١	٣٣.٧	١٦١.١	١٦.٥	٢٣.٢	٢.٣

المصدر: البنك المركزي، **التقرير السنوي**، سنوات مختلفة.

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تطور قروض القطاع الصناعي:

إحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولي من بين القطاعات الاقتصادية من حيث حجم القروض التي يتحصل عليها من القطاع المصرفي، وذلك بنسب تراوحت من (٣٢.٨%-٣٦%).

- ✓ بلغ متوسط نسبة القروض التي تحصل عليها قطاع الصناعة من الجهاز المصرفي نحو ٣٤%، وبلغ حدها الأدني ٣٢.٨% عام ٢٠١٠، وبلغت حدها الأقصي ٣٦% عام ٢٠٠٥.
- ✓ تراجعت نسبة القروض المصرفية التي تحصل عليها قطاع الصناعة من سنة لأخري، فبلغت ٣٦% عام ٢٠٠٥ ثم تراجعت إلي نحو ٣٣.٤% عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب جائحة كورونا.

ب- تطور قروض القطاع العائلي:

- ✓ إحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من بين القطاعات الاقتصادية من حيث حجم القروض التي يتحصل عليها من القطاع المصرفي، وذلك بنسب تراوحت من (١٧.٦%-٣١.٤%).
- ✓ بلغ متوسط نسبة القروض التي تحصل عليها القطاع العائلي من الجهاز المصرفي نحو ٢٦.٣%، وبلغ حدها الأدني ١٧.٦% عام ٢٠١٦، وبلغت حدها الأقصي ٣١.٤%عام ٢٠٠٥
- ✓ تراجعت نسبة القروض المصرفية التي تحصل عليها قطاع الصناعة من سنة لأخري، فبلغت ٣١.٤% عام ٢٠٠٥ ثم تراجعت إلي نحو ٢٥.٢% عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب جائحة كورونا.

ج- تطور قروض قطاع الخدمات:

- ✓ إحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة من بين القطاعات الاقتصادية من حيث حجم القروض التي يتحصل عليها من القطاع المصرفي، وذلك بنسب تراوحت من (١٤%-٣٣.٧%).
- ✓ بلغ متوسط نسبة القروض التي تحصل عليها قطاع الخدمات من الجهاز المصرفي نحو ٢٥.٤%، وبلغ حدها الأدني ١٤% عام ٢٠٠٥، وبلغت حدها الأقصي ٣٣.٧% عام ٢٠١٥.
- ✓ ارتفعت نسبة القروض المصرفية التي تحصل عليها قطاع الخدمات من سنة لأخري، فبلغت ١٤% عام ٢٠٠٥ ثم تراجعت إلي نحو ٢٨.٣% عام ٢٠٢٠، مما يدل علي زيادة إهتمام الدولة بأهمية هذا القطاع.

د- تطور قروض قطاع التجارة:

- ✓ إحتل قطاع التجارة المرتبة الرابعة من بين القطاعات الاقتصادية من حيث حجم القروض التي يتحصل عليها من القطاع المصرفي، وذلك بنسب تراوحت من (٨.٨%-١٦.٥%).
- ✓ بلغ متوسط نسبة القروض التي تحصل عليها قطاع التجارة من الجهاز المصرفي نحو ١٢.٦%، وبلغ حدها الأدني ٨.٨% عام ٢٠١٢، وبلغت حدها الأقصي ١٦.٥% عام ٢٠٠٥.

- ✓ تراجعت نسبة القروض المصرفية التي تحصل عليها قطاع التجارة من سنة لأخري، فبلغت ١٦.٥% عام ٢٠٠٥ ثم تراجعت إلي نحو ١١.٤% عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب جائحة كورونا.

هـ- تطور قروض قطاع الزراعة:

- ✓ إحتل قطاع الزراعة المرتبة الخامسة من بين القطاعات الاقتصادية من حيث حجم القروض التي يتحصل عليها من القطاع المصرفي، وذلك بنسب تراوحت من (١%-٢.٣%).
- ✓ بلغ متوسط نسبة القروض التي تحصل عليها قطاع الزراعة من الجهاز المصرفي نحو ١.٦%، وبلغ حدها الأدني ١% عام ٢٠١٣، وبلغت حدها الأقصي ٢.٣% عام ٢٠٠٧.
- ✓ تراجعت نسبة القروض المصرفية التي تحصل عليها قطاع الزراعة من سنة لأخري، فبلغت ٢.١% عام ٢٠٠٥ ثم تراجعت إلي نحو ١.٦% عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب جائحة كورونا

٢- إجمالي الصاردات حسب درجة التصنيع:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول(٥) تطور الصادرات المصرية حسب درجة التصنيع ومعدل نموها وسعر الصرف خلال(٢٠١٠-٢٠١٩) "مليار دولار"

الصادرات حسب درجة التصنيع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	١٠.٦	١٢.٦	١١.٦	١٢.٢	١٢.٦	١٢.٩	١٣.٤	١٣.٨	١٤.٢	١٤.٩
المواد الخام	١.٣	١.٤	١.٢	١.٤	١.٥	١.٦	١.٨	١.٨	٢	٢.١
السلع نصف المصنعة	١.٦	٢.١	١.٩	٢	٢.٢	٢.٤	٢.٥	٢.٧	٢.٩	٣
السلع تامة الصنع	١٠.١	١٠.٩	١٠.٤	١٠.٥	٩.٨	١٠.١	١٠.٣	١٠.٥	١٠.٧	١٠.٩

الصادرات حسب درجة التصنيع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
مصنوعات من حديد وصلب	٠.٦	٠.٥	٠.٣	٠.٤	٠.٤	٠.٥	٠.٦	٠.٨	٠.٩	١
السلع غير الموزعة	٠.٣	٠.١	٦	٤	٥	٥.٥	٥.٩	٦.٤	٦.٩	٧.٢
الإجمالي	٢٤.٥	٢٧.٦	٣١.٤	٣٠.٥	٣١.٥	٣٣	٣٤.٥	٣٦	٣٧.٦	٣٩.١
معدل النمو %	–	١٢.٧	١٣.٨	-٢.٩	٣.٣	٤.٨	٤.٥	٤.٣	٤.٤	٤.٠
سعر الصرف	٥.٦	٥.٩	٦.١	٦.٩	٧.١	٧.٧	١٠	١٧.٨	١٧.٨	١٦.٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **الكتاب الاحصائي السنوي**، سنوات مختلفة.

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أنه قد حدثت قفزة في الصادرات المصرية حسب درجةالتصنيع خلال الفترة ٢٠١٠ إلي ٢٠١٩، بما يعادل ٥٧.٣%، حيث إرتفعت الصادرات من ٢٤.٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلي ٣٩.١ مليار دولار ٢٠١٩، وقد يرجع إرتفاع قيمة الصادرات المصرية للعلاقة السببية بين سعر الصرف والصادرات المصرية، حيث تراجع سعر صرف الجنيه أمام الدولار.

المحور الرابع

قياس أثر الإئتمان المصرفي علي التنمية الصناعة في مصر

إعتمد الباحث علي النموذج التالي لقياس أثر الإئتمان المصرفي علي التنمية الصناعة في مصر:

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3$$

توصيف النموذج:

- **(Y) المتغير التابع:** القيمة المضافة لقطاع الصناعة في مصر.
- **المتغيرات المستقلة:**

X_1: حجم القروض المصرفية لقطاع الصناعة.

X_2: عدد العاملين في قطاع الصناعة.

X_3: الصادرات الصناعية.

جدول (٦): متغيرات النموذج القياسي

سنة	(X_1) القروض لقطاع الصناعة مليار دولار	(X_2) عدد العاملين في قطاع الصناعة مليون	(X_3) الصادرات الصناعية مليار دولار	التابع (Y) القيمة المضافة لقطاع الصناعة مليار دولار
٢٠٠٥	١٠٣.٣	٤.٤	٣.٠	٣٠.٦
٢٠٠٦	١١٦	٤.٨	٣.٥	٣٨.٨
٢٠٠٧	١٢٢	٥.١	٣.٦	٤٥.٧
٢٠٠٨	١٢٤	٥.٣	٩.٦	٥٩.٠
٢٠٠٩	١٢٦.١	٥.٧	٩.٦	٦٧.٧
٢٠١٠	١٣١.٥	٦.٤	١١.٠	٧٨.٤
٢٠١١	١٧١	٥.٨	١٣.٠	٨٤.٨
٢٠١٢	١٨٨.٢	٦.١	١٢.٨	١٠٩.٦
٢٠١٣	٢٠٨	٦.٠	١٣.٧	١١٥.٠
٢٠١٤	٢١٢.١	٦.٢	١٣.٥	١٢١.٩
٢٠١٥	٢٢٣.٥	٦.٣	١١.٠	١٢٠.٦
٢٠١٦	٢٣١.٩	٦.٥	١٢.٣	١٠٧.٩
٢٠١٧	٢٤٤	٦.٧	١٢.٧	٧٩.٦
٢٠١٨	٢٩٥.١	٦.٨	١٣.٦	٨٧.٣
٢٠١٩	٤٣٣.٧	٧.٠	١٣.١	١٠٨.٠
٢٠٢٠	٤٧٢	٦.٩	١٢.٨	١١٦.٩

المصدر: – البنك المركزي، **التقرير السنوي**، سنوات مختلفة.

– احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

وتبين من نتائج التحليل القياسي أن الشكل اللوغاريتمى هو الأفضل فى تمثيل العلاقه بين المتغيرات المستقله، والمتغير التابع. وقد تم تلخيص نتائج تقدير العلاقه اللوغاريتمية، **كما يلى:**

Y=	**1.653** + 0,214 LnX_1 +	0,583 Ln X_2 +	0,159 LnX_3	
t	**1.781**	**1.106**	**3.125**	**1.157**
Sig t	**0.000**	**0.000**	**0.009**	**0.000**
R^2	**86.8%**			
F	**26.408**			
Sig f	**0,000**			
D,W	**1.991**	**(d_l=0734**	**d_u = 1.935)**	

ويتضح مما سبق:

١- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 = 86.8% ليدلل على أن المتغيرات المستقلة تفسر ٨٦.٨% من التغيرات فى المتغير التابع ، وأن ١٣.٤% يرجع لمتغيرات أخرى.

٢- جاءت اشارة كل من معاملات الانحدار لـ **(X_3)، (X_2)، (X_1)** جاءت موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين المتغير التابع **(Y)**.

٣- جاءت معاملات الانحدار معنوية، حيث جاءت **Sig t** أقل من ٥%، كما جاءت العلاقة معنوية، حيث جاءت **Sig f** أقل من ٥%، وهذا الاتساق فى النتائج السابقة يؤكد عدم وجود مشكلة إزدواج خطى.

٤- جاء اختبار دربن واطسون ليدلل على عدم وجود ارتباط ذاتى، حيث أن **D,W = 1,991**

أى أن : **D W > du**

٥- بايجاد المشتقات التفاضلية الجزئية للدالة التى تم تقديرها نتحصل على مرونات المتغير التابع Y بالنسبة للمتغيرات المستقلة **كالتالى**:

- مرونة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة لحجم القروض المصرفية = ٠.٢١٤، وهذا يعنى أن زيادة حجم القروض المصرفية لقطاع الصناعة بما يعادل ١% سوف يؤدى الى زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بما يعادل ٠.٢١٤%.
- مرونة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة للصادرات الصناعية = ٠.٥٨٣، وهذا يعنى أن زيادة الصادرات الصناعة بما يعادل ١% سوف يؤدى الى زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بما يعادل ٠.٥٨٣%.
- مرونة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة لعدد العاملين فى قطاع الصناعة = ٠.١٥٩، وهذا يعنى أن زيادة عدد العاملين فى قطاع الصناعة بما يعادل ١% سوف يؤدى الى زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بما يعادل ٠.١٥٩%.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

١- نتائج اختبار الفرضية البحثية، القائلة:

هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإئتمان المصرفي وبين نمو قطاع الصناعة في مصر.

اتضح من التحليل الاحصائي صحة هذه الفرضية، حيث تبين من نتائج التحليل القياسي أن الشكل اللوغاريتمى هو الأفضل فى تمثيل العلاقه بين المتغيرات المستقله، والمتغير التابع:

أ- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 = 86.8% ليدلل على أن المتغيرات المستقلة تفسر ٨٦.٨% من التغيرات فى المتغير التابع، وأن ١٣.٤% يرجع لمتغيرات أخرى.

ب- جاءت اشارة كل من معاملات الانحدار لـ (X_3)، (X_2)، (X_1) جاءت موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين المتغير التابع (Y).

ج- جاءت معاملات الانحدار معنوية، حيث جاءت **Sig** $_t$ أقل من ٥%، كما جاءت العلاقة معنوية، حيث جاءت **Sig** $_f$ أقل من ٥%، وهذا الاتساق فى النتائج السابقة يؤكد عدم وجود مشكلة إزدواج خطى.

د- جاء اختبار دربن واطسون ليدلل على عدم وجود ارتباط ذاتى، حيث أن **D,W = 1,991**

أى أن : **D W > du**

هـ- بايجاد المشتقات التفاضلية الجزئية للدالة التى تم تقديرها نتحصل على مرونات المتغير التابع Y بالنسبة للمتغيرات المستقلة **كالتالى:**

- ✓ مرونة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة لحجم القروض المصرفية = ٠.٢١٤، وهذا يعنى أن زيادة حجم القروض المصرفية لقطاع الصناعة بما يعادل ١% سوف يؤدى الى زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بما يعادل ٠.٢١٤%.
- ✓ مرونة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة للصادرات الصناعية = ٠.٥٨٣، وهذا يعنى أن زيادة الصادرات الصناعة بما يعادل ١% سوف يؤدى الى زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بما يعادل ٠.٥٨٣%.

- ✓ مرونة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة لعدد العاملين فى قطاع الصناعة =١٥٩.٠، وهذا يعنى أن زيادة عدد العاملين فى قطاع الصناعة بما يعادل ١% سوف يؤدى الى زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بما يعادل ١٥٩.٠%.

٢- بالنسبة لدور الصناعة عامة والصناعة التحويلية خاصة في التنمية الاقتصادية في مصر:

أ- دور الصناعة التحويلية في التنمية الاقتصادية في مصر:

- مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية:

تراوحت نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلي الناتج المحلي الإجمالي من (١٥.٩%- ١٨.٣%) خلال الفترة من (٢٠٠٤- ٢٠١٦).

- عدد المنشآت الخاصة بالصناعة التحويلية:

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد المنشآت الخاصة الصناعية إرتفع من ٨٩٨٠ منشأة في عام ٢٠٠٤ إلى ٩١٢٤ منشأة في عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٤٤ منشأة بنسبة زيادة لا تتجاوز ٢%، ولكنها انخفضت لتصل إلى ٨٣٥٥ منشأة في عام ٢٠١٣ بانخفاض قدره ٧٦٩ منشأة بسبب الأحداث السياسية في عام ٢٠١١.

- نسبة الاستثمارات المخصصة للصناعات التحويلية من إجمالي الاستثمارات:

تستأثر الصناعات التحويلية بأكبر نسبة من إجمالي الاستثمارات بنسبة ٢٢%، كما أن القطاعات الخمسة الأولى تستأثر بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الإجمالية المنفذة بنسبة ٦٣.٢%، وباقى القطاعات بنحو ٣٦.٨%، واستأثرت الصناعة وحدها بنسبة ٣٣.٢% من الإجمالى، وذلك ما بين صناعات تحويلية واستخراجية.

ب- دور الصناعة عامة في التنمية الاقتصادية في مصر:

- ✓ **إجمالي الصادرات السلعية المصنعة:**

يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة بلغ نحو ٥.٤ مليار دولار بحد أدنى ١.٢مليار دولار عام ١٩٩٣ وبحد أقصى نحو ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٤.

كما يلاحظ أن إجمالي الصادرات السلعية المصنعة قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي ٢٠٠٩ تراجع إجمالي الصادرات السلعية المصنعة من ١٠.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨الي ١٠.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

- ✓ **نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية:**

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ نحو ٣٨% بحد أدنى ١٨.٨% عام ٢٠٠٧ وبحد أقصى نحو ٥٣.٩% في عام ٢٠١٦.

وتأثرت نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية بالأحداث السياسية العالمية، ففي عام ٢٠٠١: تراجعت نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية من ٣٨.٤%عام ٢٠٠٠الي ٣٢.٧% عام ٢٠٠١ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر ٢٠٠١

- ✓ **نسبة الصادرات السلعية المصنعة إلي إجمالي الصادرات السلعية والخدمية:**

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية والخدمية بلغ نحو ١٧.٨% بحد أدنى ١٠% عام ١٩٩٣ وبحد أقصى نحو ٣١.٤% في عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ أن نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية والخدمية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠٠١ تراجعت نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية والخدمية من ١٦.٧% عام ٢٠٠٠ الي ١٣.٥% عام ٢٠٠١ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

- ✓ **العاملون في قطاع الصناعة:**

تشكل نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي إجمالي العاملين في مصر المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط بلغ ٢٢.٨%، وبحد لأدني ١٩.٨% عام ٢٠٠٣، وبحد أقصي ٢٥.٩% عام ٢٠١٠.

وتأثرت نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي إجمالي العاملين بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠١٣ تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة الي إجمالي العاملين من ٢٤.٩% في عام ٢٠١٢ الي ٢٤.١% في عام ٢٠١٣ متأثراً بأحداث ٢٠١١.

- ✓ **تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة:**

يتضح أن متوسط القيمة المضافة للصناعة خلال الفترة بلغ نحو ٤٨.٣ مليار دولار بحد أدنى ١١.٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٢١.٩ مليار دولار عام ٢٠١٤.

وتأثرت القيمة المضافة للصناعة بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠١٦ تراجعت القيمة المضافة للصناعة من ١٢١.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ الي ١٠٨.١ مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر من بعد أحداث ٢٠١١.

كما تراوحت نسبة القيمة المضافة للصناعة الي إجمالي الناتج المحلي (٢٧.٣%- ٣٩.٩%) والي إجمالي القيمة المضافة من (٢٨.٧%- ٣٨.٦%).

ويلاحظ أن قطاع الصناعة حل ثانياً من حيث القيمة المضافة بعد قطاع الخدمات، والذي تراوحت قيمته الي إجمالي الناتج المحلي من (٤٤.٧%-٥٤.٥%).

- **التوصيات:**

١- ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد كخطوة أولية وضرورية.

٢- تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة، وخاصة في الصناعات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية، وذلك بمنح المستثمرين مزايا ضريبية وتمويلية.

٣- إن إتخاذ السياسات الهادفة ومن بينها القوانين الخاصة بمصادر تلوث الهواء كالضرائب علي الصناعات الملوثة، كما أن ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي بادخال التكنولوجيا الحديثة النظيفة وزيادة الكفاءة في الانتاج وترشيد استهلاك المنتجات التي يدخل في انتاجها موارد الطاقة من ماء وكهرباء ومنتجات صناعية أخري من أهدفها الحفاظ علي البيئة وتوازنها.

٤- العمل علي الاستفادة من الميزة النسبية بالنسبة للصناعات التحويلة التي تقوم أساساً علي استخدام الموارد المحلية، وخاصة الغاز والبترول، مما يشكل حافزاً لرؤس الأموال الأجنبية للمشاركة في هذه المشروعات، فضلاً علي تحقيق التكامل الأمامي والخلفي بين الصناعات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢. تقرير وزراة الصناعة المصرية، ٢٠١٨.

٣. تقرير وزراة الصناعة المصرية، ٢٠٢٠.

٤. جودة عبد الخالق وآخرون، " **الصناعة والتصنيع فى مصر: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**" ، منتدى العالم الثالث، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط١ ، ٢٠٠٥).

٥. حسين عمر، **مبادئ التخطيط الاقتصادى والتخطيط التأشيرى: فى نظام الاقتصاد الحر**، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٨).

٦. حمدية زهران، **التنمية والتخطيط الاقتصادى فى مصر**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ٢٠٠٩).

٧. خالد مصطفى قاسم، **الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع**، (الأسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦).

٨. رأفت شفيق بساده، **إدارة التنمية فى دولة الكويت، الندوة الثانية للإدارة العليا عن الإدارة الكويتية فى مواجهة الثمانينات**، الكويت ٢١-٢٤ دسمبر ١٩٩٥.

٩. رأفت شفيق بساده، مستقبل الصناعة وقضية التصنيع، معهد التخطيط القومي، **مذكرة خارجية رقم ١٣٣٧**، ٢٠٠٥.

١٠. سميحة السيد فوزي، **دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل القطاع الصناعي في مصر**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

١١. طلعت الدمرداش، **التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ١٩٩٨).

١٢. عبد الرحمن ناصر سعدون، **افريقيا التمويل والتنمية**، (ليبيا: سبها، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الهيئة العامة للبحث العلمي، ١٩٩٣).

١٣. على الأسد، **مقدمة فى اقتصاديات الصناعة** ، (بنغازى : منشورات جامعة قار بونس، ط١ ، ١٩٩٠).

١٤. محرم الحداد وآخرون، " إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر " ، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٠٩** ، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٨).

١٥. محمد رضا على العدل، **التخطيط الاقتصادى: النظرية والأساليب**، (القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٧).

١٦. محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة حالة ولاية غرداية**، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح– ورفلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٠).
١٧. محمد سلطان أبو علي، وعبد الحميد عبد اللطيف، **التخطيط فى ظل التحرير الاقتصادى**، (القاهرة: المؤلفان، ١٩٩٦).
١٨. محمود عثمان علي، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتمويل الدولي**، (عمان: دار الأرقم، ٢٠١١).
١٩. محمود محمد عارف، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، (الزقازيق: دار القدس، ط٢، ٢٠١٣).
٢٠. مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠٠٦).
٢١. منى البردعى ، منال متولى، " البعد البشرى والنمو الاقتصادى: النظرية والتطبيق" ، **سلسلة أوراق بحثية ، العدد(١٧)**، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. http://unstats.un.org/nsd/sna 1993/toctop.asp.(chapter V,section D,paragraph 5).
2. Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150**.
3. Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150,** p.3.
4. Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150**.
5. Salem |Ahmed M Abdulla Alfergani," An Emplrlcal Analysis of Libyan Business Environment and foreign direct investment**", Athesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy (phD)** 2010.
6. **Working Paper No . 60**.
7. Uncted,,Transnational Corporations and Export Competiveness overview, New york and Geneva,**World Investment Report,2002**.
8. United Nation (2008), "**International Standard Industrial Classification of All Economic Activities** (ISIC)". Rev,4, New York, p.85. Available at :unstats.un-org/unsd/publication/ seriesM/ seriesm_ 7rev4e.pdf.